



Federal Ministry  
for the Environment, Nature Conservation  
and Nuclear Safety

WATER DIALOGUES FOR RESULTS



من الحوار إلى النتائج

**الرسائل الرئيسية**

لتعجيل تنفيذ هدف التنمية  
المستدامة 6 بشكل مشترك  
بين القطاعات

تعتبر **المياه** عاملاً تمكينياً رئيسياً، وهي توفر العديد من المنافع المشتركة للقطاعات الأخرى، وتقدم استجابة للتحديات العالمية، وبدون الماء يستحيل تحقيق التنمية المستدامة. ومن الواضح أن العمل المشترك بين القطاعات صار ضرورة ملحة في ضوء التغير المناخي الذي يؤثر مباشرة على توافر المياه وجودتها، إضافة إلى الضغوط المتزايدة التي تتعرض لها الموارد المتاحة من جراء التوسع الحضري والنمو السكاني والتنمية الاقتصادية، والمخاطر التي تحيط بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي مصحوبة بظهور الأوبئة الجديدة.

**نحن**، الأطراف الممثلة في الأسرة العالمية التي تضم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات متعددة الأطراف، والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين، والجهات الفاعلة الدولية، نمر حالياً بمنعطف حاسم وحيوي إذا أردنا النجاح في تحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ونحن نتشارك في التزامنا القوي بالنهوض بأهداف وغايات خطة 2030 وغيرها من الخطط والبرامج العالمية الأخرى، من خلال تعجيل العمل في مجال المياه، كما ندرك أن دعم حقوق الإنسان وضمان الاشتمالية والتشاركية في العمليات الدولية الجارية أمر لا غنى عنه لتحقيق هذه الأهداف والغايات.

**نحن** ندعم تنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، تحت شعار «الماء من أجل التنمية المستدامة»، -2018 2028 (المشار إليه باسم «العقد الدولي للعمل من أجل المياه»)، ونرى أن استعراض منتصف المدة لأعمال هذا العقد الدولي، المزمع إجراؤه عام 2023، يمثل فرصة يجب على أسرة الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة انتهازها لتكثيف التدابير الاشتمالية والموجهة من أجل تعجيل تنفيذ الأهداف والغايات المتعلقة بالمياه في جميع البرامج العالمية. ونحن نرحب بالإطار العالمي للتعجيل بإنجاز هدف التنمية المستدامة 6، لأنه يوفر توجيهات ممتازة قائمة على التحليلات تسهم في تحقيق التقدم المنشود.

**نحن** نقرّ صراحة بالدور الحاسم الذي تؤديه المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين وأهمية إشراكها كأطراف فاعلة رئيسية لتحقيق الرسائل المدرجة أدناه. ويتعين على الحكومات والجهات الفاعلة متعددة الأطراف والأمم المتحدة إنشاء بيئات تمكينية وقنوات تواصل وبني داعمة لتحقيق إشراك هذه الأطراف، وبدون مساهمتها لن نصل إلى أهداف وغايات خطة 2030 المتعلقة بالمياه.

لقد جمعت **حوارات المياه** بين مختلف أقاليم العالم وصناع القرار الحكوميين والخبراء الفنيين، وممثلي المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين بهدف تجاوز أسلوب «العمل التقليدي المعتاد» ونهج التفكير المنعزل في صوامع، وذلك من أجل تقديم مقترحات بشأن التدابير متعددة القطاعات التي من شأنها تعجيل تنفيذ هدف التنمية المستدامة 6. وقد أسفرت هذه الحوارات عن توصيات شاملة [Link] والرسائل الرئيسية المدرجة أدناه، والتي ستكون بمثابة مدخلات رسمية في استعراض منتصف المدة للعقد الدولي للعمل من أجل المياه الذي سيُجرى في عام 2023.

## التمويل من أجل التعجيل

نموذج عمل جديد: يتعين على الحكومات، والمؤسسات المالية الوطنية والدولية، والجهات الفاعلة متعددة الأطراف، تحسين استهداف التمويل الحالي واستخدامه بفعالية، وحشد الموارد المحلية، وجذب استثمارات إضافية من المصادر الخاصة والعامة.

ويمكن للإدارة المستدامة لموارد المياه ومياه الشرب المأمونة، وكذلك الصرف الصحي والنظافة الصحية، أن تحقق تحسناً كبيراً في الصحة العامة وتحمي البيئة وتوفر ركيزة للتنمية الاقتصادية المستدامة. وفي ضوء نطاق خطة 2030 وطموحاتها، ومعها فجوة التمويل التي يشهدها قطاع المياه حالياً، يتعين توفير مصادر تمويل تتجاوز نطاق التمويل الحكومي التقليدي والمساعدات الإنمائية الرسمية، حيث يستدعي الأمر تضافر الجهود الجماعية والاشتمالية التي تبذلها الحكومات، والبنوك، والقطاع الخاص، وقطاع العمل الخيري، فضلاً عن المجتمع المدني، وهو ما يقتضي توفر بيئة تنظيمية ومؤسسية وسياسية مستقرة.

### الدور الفوري لجميع مستويات الحكومة ومقدمي الخدمات:

تحسين البيئة التي تُمكن الاستثمارات في البنية التحتية المستدامة للمياه فيما يتعلق بمجال إدارة الموارد والخدمات، وذلك من خلال مراعاة أوجه الترابط والفوائد المشتركة بين قطاع المياه والقطاعات الأخرى، وتدارس نماذج التمويل المبتكرة، بما في الدروس المستفادة من التمويل المناخي.

### الدور الفوري للمنظمات متعددة الأطراف:

تدعيم القدرات المؤسسية في البلدان المتلقية للمساعدات من خلال تعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة باعتبارها أدوات لتحسين القابلية للتمويل، مع توفير التمويل اللازم لإجراء دراسات الجدوى وتدابير إثبات المفاهيم من أجل زيادة عدد المشاريع القابلة للتمويل.

### الدور الفوري لمنظومة الأمم المتحدة:

دمج الآليات المستدامة للتمويل والتنظيم والصيانة ضمن جميع تدخلات المشاريع المتعلقة بالمياه، بما في ذلك مشاريع البنية التحتية الصغيرة للمياه والصرف الصحي، بدءاً من تدابير الطوارئ ووصولاً إلى تدابير التنمية.



## البيانات من أجل التعجيل

# 2.

صنع القرار المستند إلى البيانات: يحتاج جميع صناعات القرار (من مستوى العائلة إلى مستوى السياسات العامة) إلى تحسين واستخدام البيانات المفصلة، المتميزة بأنها عالية الجودة والتوفر والموثوقية، ومتاحة بالتوقيت المناسب، بغرض إجراء التحليل والتخطيط وتنفيذ التدابير الفعالة العابرة لقطاعات متعددة بهدف الاشتغال على الجميع وعدم ترك أحد خارج الركب.



تعتبر البيانات والمعلومات المتعلقة بالمياه عنصراً ضرورياً لفهم المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، واستيعاب تعقيد تحديات المياه، وكذلك توجيه التدابير والتمويل بشكل فعال. ومن شأن التكنولوجيات الحديثة ومصادر البيانات الجديدة أن تعزز إتاحة البيانات وتحليلها وشفافيتها أكثر من أي وقت مضى. ويجب أن تكون البيانات مناسبة للغرض منها على جميع المستويات، وأن تستجيب للتحديات المتأصلة المترتبة على تغير المناخ. والنجاح في ترجمة البيانات إلى أفعال من خلال القرارات والسياسات والتخطيط والاستثمارات المستنيرة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا توفرت القدرات اللازمة لجمع البيانات وتحليلها وتبادلها بشكل فعال.

### الدور الفوري لجميع مستويات الحكومة ومقدمي الخدمات:

◀ توفير الاستثمار والدعم للمؤسسات في سبيل تشغيل أنظمة ناجعة لمراقبة المياه والصرف الصحي، بناءً على الاحتياجات والقدرات المحلية التي تستطيع جمع وإتاحة بيانات نوعية موثوقة تتميز بتوفرها في التوقيت المناسب ومفصلة حسب النوع الاجتماعي، كركيزة لصنع القرار وإعلام الجمهور.

### الدور الفوري للمنظمات متعددة الأطراف:

◀ تقديم الدعم النشط إلى الحكومات الوطنية في سبيل تطوير وتعزيز أنظمة جمع البيانات المفصلة على المستوى القطري، ورصدها وإعداد تقارير بشأنها، مع مواءمتها للاحتياجات والموارد المحلية، بما يشمل دعم التكنولوجيا المبتكرة وتنمية القدرات عبر اشتغال جميع ميزانيات المشاريع والبرامج على مخصصات موجهة لمجال البيانات والرصد.

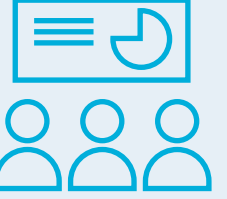
### الدور الفوري لمنظومة الأمم المتحدة:

◀ دعم جهود الرصد المحلية والوطنية من خلال إعطاء الأولوية في توجيه موارد الأمم المتحدة المتاحة نحو زيادة العمالة والموارد المخصصة لجهود لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية المتعلقة بمبادرة الرصد المتكامل ونظام المنسقين الإقليميين، وكذلك من خلال تعزيز مركز بيانات اللجنة المذكورة لتمكين جمع البيانات المتكاملة عبر القطاعات، ومناقشتها والاستفادة منها في تطوير السياسات.

## القدرة من أجل التعجيل

# 3.

نهج شامل: تحتاج تنمية القدرات إلى نقل المعرفة بشكل متكامل بما يتجاوز نطاق التدريب، وذلك من أجل تعزيز عمليات صنع القرار والتخطيط والتنفيذ عبر القطاعات، وتكثيف التعاون الأفقي والرأسي على جميع المستويات.



إن ضرورة أخذ أوجه الترابط والفوائد المشتركة مع القطاعات الأخرى في الاعتبار عند التخطيط وصنع السياسات وتنفيذ التدابير تستدعي امتلاك القدرة والمعرفة والاستعداد لتجاوز الحدود الفاصلة بين القطاعات والمؤسسات. ويجب على جهود تنمية القدرات أن تجسّد، شكلاً وموضوعاً، طبيعة الطموحات متعددة القطاعات المشمولة بخطة 2030، والروابط التي تجمع بين هذه الخطة والبرامج والخطط العالمية الأخرى. كما يجب، على المستوى الفردي، تكملة أساليب التدريب التقليدية بأسلوب التعلم التطبيقي والتدرّب أثناء العمل عبر قطاعات متعددة.

### الدور الفوري لجميع مستويات الحكومة ومقدمي الخدمات:

◀ تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والمحلية وأصحاب المصلحة من أجل التعاون عبر القطاعات، وذلك من خلال زيادة التعاون مع المؤسسات التعليمية والمهنية والتدريبية لتشجيع إيجاد نماذج شراكة جديدة، وتطوير مناهج دراسية متعددة القطاعات قائمة على الاحتياجات، مع دعم التعلم بين الأقران المراعي للفوارق بين الجنسين، والتدرّب أثناء العمل، والتدابير الأخرى اللازمة لتوفير القدرات حيثما تنشأ الحاجة إليها.

### الدور الفوري للمنظمات متعددة الأطراف:

◀ تقوية وتعزيز نقل المعرفة عبر مختلف الاستخدامات القطاعية والمستخدمين، داخل وبين البلدان وأحواض المياه، عملاً على دعم تطبيق الإدارة المتكاملة لموارد المياه التي تراعي الفوارق بين الجنسين (بما في ذلك المياه الجوفية والمياه الخضراء)، مع التركيز بشكل خاص على مصادر المياه البديلة، مثل إعادة تدوير المياه وغيرها من الموارد الأخرى، وإعادة استخدامها واستعادتها من المياه المستعملة وحماة الصرف الصحي.

### الدور الفوري لمنظومة الأمم المتحدة:

◀ تجميع وتقييم أفضل الممارسات والتوصية بها من أجل تشجيع تبادل المعارف والخبرات وتوفير الإرشاد وتطوير القدرات، وذلك مثلاً من خلال مبادرة تنمية القدرات ونظام المنسقين الإقليميين التابعين للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، عملاً على توسيع نطاق العمل بالمفاهيم والأساليب التي أثبتت جدواها، ومنها على سبيل المثال النهج المشتركة بين القطاعات.

## الابتكار من أجل التعجيل

# 4.



مسار تحويلي: يحتاج صناع القرار إلى الجمع بين المعرفة التقليدية والتكنولوجيا الحديثة والأساليب المبتكرة، وذلك من خلال إشراك العديد من أصحاب المصلحة من أجل زيادة كفاءة استخدام المياه وضمان استدامة إمدادات المياه العذبة، لا سيما في مناطق الإجهاد المائي والمناطق العابرة للحدود.

تُعدُّ جهود البحوث والتطوير، والحلول التقنية والمالية المبتكرة، وكذلك أساليب الحوكمة الشاملة الجديدة ونماذج الأعمال الدائرية، أمراً لا غنى عنه عند العمل من أجل تعجيل التنفيذ متعدد القطاعات لهدف التنمية المستدامة 6. والعقلية الاشتمالية العابرة للحدود والقادرة على الابتكار المستمر هي عقلية تشتمل على القيمة الثقافية للمياه، حيث تعتبر المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية ضرورية على نفس قدر ضرورة ما توفره لنا التقنيات الحديثة والرقمنة، حيث أنها تتيح لنا فرص تعجيل التنفيذ وإدارة حالة عدم اليقين المتزايدة بسبب التأثيرات المترتبة على تغير المناخ.

### الدور الفوري لجميع مستويات الحكومة ومقدمي الخدمات:

◀ نشر تطبيق الحلول القائمة على الطبيعة جنباً إلى جنب مع البنية التحتية الرمادية، وكذلك تطبيق المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية الملائمة للظروف المحلية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتعزيز كفاءة استخدام المياه ودمج تدابير الحفاظ ضمن العمل، مثلاً في قطاعي الزراعة والصناعة، باعتبارها الوسيلة الرئيسية للتكيف مع تغير المناخ وعكس اتجاهات التلوث الراهنة التي تتسبب في تدهور الموائل وفقدان التنوع البيولوجي وندرة المياه.

### الدور الفوري للمنظمات متعددة الأطراف:

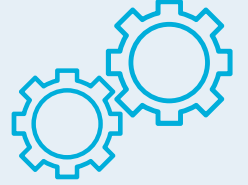
◀ دعم الاستثمار في الابتكار وتوسيع نطاق البرامج التجريبية المبتكرة، والتي تعمل، مثلاً على دمج الوظائف التي يؤديها النظام البيئي والحلول المستندة إلى الطبيعة ضمن البنية التحتية الرمادية، وكذلك تطوير حلول منخفضة التكلفة للاهتمام على الجميع دون استثناء، والدعم النشط لجهود تنويع مصادر المياه بطريقة تراعي حساسية البيئة.

### الدور الفوري لمنظومة الأمم المتحدة:

◀ تطوير نهج مشترك لتحقيق الاندماج بين التنوع البيولوجي والحلول القائمة على الطبيعة، من ناحية، والبنية التحتية الرمادية من ناحية أخرى ضمن البرامج والخطط الاستراتيجية، وتعزيز تنفيذها بشكل مشترك بين جميع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة.

## الحكومة من أجل التعجيل

# 5.



الحكومة الجيدة للمياه عبر نهج تعاوني متعدد القطاعات: نظراً لتزايد الطلب على المياه في ظل نقص اليقين بشأن توفرها، يجب تحسين الحكومة الرأسيّة والأفقية لقطاع المياه وتكثيف التعاون بين أصحاب المصلحة ومختلف القطاعات والبلدان.

في حين أن هدف التنمية المستدامة 6 هو عامل تمكين أساسي لخطة 2030، فإن القضايا والمسائل المتعلقة بالمياه لا تتمتع بالبروز الكافي في إطار العمليات الدولية. وتتسم حوكمة المياه على مختلف المستويات، من المحلي إلى العالمي، بأنها عملية شديدة التجزئة والتشتت، حيث يتم التعامل مع مسائل مائة مترابطة ترابطاً وثيقاً بواسطة كيانات مختلفة تتوزع عليها الأدوار والمسؤوليات، ولهذا تشتد الحاجة لتبني نهج متعددة القطاعات وتشتمل على أصحاب مصلحة متعددين على مستوى المنظومة ككل في سبيل تحسين استخدام الموارد الشحيحة، مع مراعاة تعظيم الفوائد المشتركة وتقليص المفاضلات، بما يسهم في إدارة المصالح المتضاربة بين قطاعات متعددة وضمان تحقيق المساءلة.

### الدور الفوري لجميع مستويات الحكومة ومقدمي الخدمات:

تحسين وتنسيق العمليات الخاصة بالتخطيط ونظم السياسات والتمويل بين قطاعات المياه والطاقة والأغذية الزراعية والبيئة والنفايات، وذلك من أجل التوصل إلى إدارة المسطحات المائية بطريقة تكاملية، مراعية للفوارق بين الجنسين، وتشاركية واشتمالية على مستوى حوض المياه الكامل، وإنشاء آليات قانونية وتقنية فعالة لتحقيق الإدارة المستدامة للمياه العابرة للحدود (بواسطة اتفاقيات إقليمية ودولية عند الاقتضاء) كأداة لمنع النزاعات وتأمين السلام.

### الدور الفوري للمنظمات متعددة الأطراف:

دعم الحوارات الشاملة لقطاعات متعددة وأصحاب مصلحة متعددين على جميع المستويات المعنية من أجل الارتقاء بتنسيق الاستراتيجيات، وتفادي سوء التكيف، ودعم المساءلة المتبادلة.

### الدور الفوري لمنظومة الأمم المتحدة:

ضمان اتساق جهود الأمم المتحدة في قطاع المياه، وذلك من خلال ما يلي: تنسيق البرمجة في مراحل مبكرة بين جميع أعضاء لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية؛ والترابط مع القطاعات الأخرى ضمن الحدث الخاص لهدف التنمية المستدامة +6، الذي تنظمه اللجنة في إطار استعراض المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ وتعيين مبعوث خاص معني بالمياه في الأمم المتحدة من أجل تعزيز صوت أسرة المياه الدولية وتقوية الصلات بين القطاعات؛ وتوفير فرص منتظمة للنقاش رفيع المستوى بين الدول الأعضاء حول تحديات المياه العالمية.